(٦)

الحرب من أجل النهب

العراق كبوابة لصياغة «عالم جديد»

حصرت الإدارة الأمريكية مسألة الحرب على العراق، بأسلحة الدمار الشامل، ثم في النظام ذاته، وبدت المسألة وكأنها مسألة إزالة نظام دكتاتوري يسعى لامتلاك أسلحة محظورة، يمكن أن يستخدمها ضد الولايات المتحدة، كما استخدمها ضد شعبه.

و بدا أن الإدارة الأمريكية مصممة على نشر القيم الغربية عالمياً، وفي منطقتنا خصوصاً، بالقوة، وعبر تكسير قيم القانون الدولي، وخارج الحدود التي تكرست في النظام العالمي منذ عقود، وأصبحت جزءاً من حقوق الدول والشعوب، ليصبح هدف حربها ضد العراق نبيلاً جداً ، ويتمثل في إزالة الدكتاتور ، وتعليم الشعب الديمقراطية، ووضع اليد على النفط من اجل تنمية العراق !، فهذه هي رسالة أمريكا الحضارية التي ألقاها التاريخ عليها، والتي باتت قادرة على القيام بها بجدارة بعد أن امتلكت التفوق العسكري المطلق نتيجة انهيار الاشتراكية.

و لا شك في أن قيم الديمقراطية والتحديث تراود الشعوب (وخصوصاً المثقفين) منذ عصر النهضة، وكانت جزءاً من حركتها من أجل الاستقلال والتطور. وأصبحت هدفاً ملحاً بعد تفاقم الاستبداد ، ونشوء أنظمة تسلطية تمارس شتى أشكال العنف، دمرت السياسة ، وحولت «الجماهير » إلى رعايا ، وبالتالي فإن «اللحن» الأميركي يلمس إحساساً واقعياً من هذه الزاوية.

لكن هل أن «الهدف الحقيقي » هو نشر « القيم الغربية»؟!.

هذا هو السؤال الذي يستحق التفكير، رغم أن المسألة تبدو أكثر من واضحة حينما نراقب حركات الاحتجاج العالمية ، أو ما يكتبه المفكرون ، أو تنشره الصحافة العالمية، الأمر الذي يوضح عمق الأزمة التي نعيشها، ومدى انعكاس الاستبداد في وعينا، فنتجاوز ما هو خطر، ونهمِّش ما هو واضح . ولأن المسألة لا تتعلق في «الآن» فحسب، بل تطال المستقبل،من الضروري أن نستعيد الأهداف العامة لهذه الحرف حيث يمكن تلخيص هذه الأهداف بأنها حرب من أجل الهيمنة والاحتلال. وتأسيس « نظام عالمي جديد» بات يطلق عليه نظام « إمبراطورية» .

فإذا كنا نتحدث عن الاقتصاد سنلحظ بأن المسألة تتعلق بالهيمنة على النفط والأسواق وهي لا تتعلق بالعراق فحسب، لأن السيطرة على نفط العراق (و لقد باتت الشركات النفطية الأمريكية تتصرف وكأنها المسيطر عليه) ستكون مدخلاً لتدمير منظمة أوبك (المعتبرة شكل من أشكال الاحتكار العالمي وفتح الأفق للسيطرة على نفط الخليج عبر فرض تخلي الدول الخليجية عن احتكاره)، وبالتالي السماح لسيطرة الشركات الأمريكية عليه ، ثم السيطرة على النفط الروسي حيث إن تخفيض سعر النفط إلى ما دون ١٣ دولارًا سوف يقود إلى انهيار صناعة النفط الروسية وهذه «اللعبة» سوف تخضع كل الدول الرأسمالية المتمردة على السيطرة الأمريكية، والتي هي أكثر احتياجاً للنفط «اليابان وأوربا» كما سوف تزيد في تهميش روسيا، ومحاصرة الصين.

وهذه ليست مؤامرة بل هي «بوابة» تأسيس عالم خاضع للسيطرة الأمريكية، عبر التحكم بالنفط وبالسوق، احتكار النفط والسوق وهنا سنلمس السياسي/ الاستراتيجي، حيث أن التحكم في اقتصاد العالم يفرض الاحتلال. وهو ما كان بدأ

منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وتكرر في الحرب ضد أفغانستان ، ويستعاد الآن في العراق.

إننا نواجه، إذن، حرباً إمبريالية بامتياز، تهدف إلى الاحتلال ، ونهب النفط ، واحتكار الأسواق، وكذلك التحكم بالقرار السياسي عبر تحويل السلطة السياسية «الدولة» إلى سلطة ملحقة (أي أكثر من تابعة)، وربما إلى تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة كلها، وبالتالي تحقيق اختلال استراتيجي نهائي لمصلحة الوجود الصهيوني ، ولسنا في لحظة انتقال إلى الديمقراطية، فالطائرات والصواريخ الأمريكية تحمل الدمار والخراب، كما أن الشركات الاحتكارية الأمريكية تحمل النهب والفقر والخراب كذلك.

و نحن كما العالم هو الذي يتحمل كل ذلك ، ويفرض عليه أن يرضى به . إننا في عصر إمبراطورية الكاوبوي، وفي عصر أزمته التي تدفعه إلى أن يمارس كل هذا العنف،و هذه «الديمقراطية».

وهذا يفرض أن نتهيأ لمواجهة طويلة مع «الاحتلال » الأميركي ، وبالتالي ستعود مواجهة الاحتلال، والاستقلال كأهداف في مشروعنا النهضوي العربي.

و لنعد إلى نقطة البدء.

جريدة السفير

١٩/ ٢/ ٢٠٠٣

الخلاف الأوربي الأمريكي
على أبواب العراق

على أبواب الحرب على العراق ، بدا أن العالم ينشق إلى قطبين ، رغم أن أهداف هذه الحرب هو تكريس عالم ذي « قطب » واحد ، وإخضاع الآخرين لسلطة واحدة ، هي سلطة الدولة الأمريكية . حيث أن التحكم بالنفط بدءاً من العراق يهدف إلى التحكم بالصناعة الرأسمالية كلها ، وبالتالي تهميش الرأسماليات الأوربية اليابانية ، وسد الأفق أمام روسيا والصين ، كما أن التحكم بالنفط هو مدخل تأسيس «الإمبراطورية العالمية » حيث تخضع الأسواق لاحتكار رأسمالية محددة ، هي الرأسمالية الأمريكية .

لقد بدا العالم منقسماً إلى محورين ، الدولة الأمريكية وبريطانيا (ودول أخرى مثل أسبانيا وإيطاليا) من جهة ، وألمانيا وفرنسا (ودول أخرى مثل بلجيكا) من جهة أخرى .

إذا كانت روسيا قد بدت أقرب إلى الموقف الألماني الفرنسي ، وتجاوزته أيضاً ، فقد بدا أن الصين تحاول أن تبقى على « الحياد » رغم تقاربها مع الموقف الألماني الفرنسي ، ربما كانت تمايزات المواقف طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي تشير إلى هذه الانقسامات ، لهذا كانت أساس التصورات حول نظام عالمي «متعدد الأقطاب » ، وهذا ما كان حلم روسيا ، والصين ، وأيضاً فرنسا ، لكن الانقسام الراهن يبدو « أعمق » ، ويؤشر إلى « شيء مختلف » هو الأمر الذي يحتاج إلى تمحيص . فإلى أي مدى يبدو الموقف الألماني الفرنسي جاداً ، وذو أسس حقيقية؟

وبالتالي هل سيفرز عالماً ثنائي القطب ؟ .

إذا كانت الحرب الباردة توحد العالم الرأسمالي ، وتجعل أوربا ملحقة بأمريكا وقابلة بقيادتها ، فقد أفضى انهيار المنظومة الاشتراكية إلى الإحساس بأن العالم الرأسمالي قد بدأ «يتفكك»، حيث بدت التمايزات واضحة بين كتل ثلاث فيه ، هي : أمريكا ، اليابان وأوربا ، كما بدأت التوقعات حول أفول أمريكا ، وتقدّم اليابان لقيادة هذا العالم ، خصوصاً وأن الاقتصاد الأمريكي كان يعيش أزمة ركود طويلة أفضت إلى استمرار عجز الميزان التجاري (ومع أوربا واليابان خصوصاً) ، وعجز الميزانية ، وكذلك – بالتالي – ارتفاع المديونية ، بينما كان اقتصاد اليابان وأوربا يتقدم ، إلى حدود سمحت بأن يميل التنافس في الأسواق العالمية (والأمريكية كذلك) لمصلحة الشركات اليابانية والأوربية .

وإذا كانت اليابان قد تعرضت لانهيار اقتصادي منذ أواسط التسعينيات (إفلاس البنوك والشركات) ، فقد كانت أوربا السائرة نحو الوحدة تعزز من موقعها الاقتصادي العالمي .

هذا الوضع كان يدفعها لأن تحاول أن تلعب دوراً سياسياً موازياً لقوتها الاقتصادية ، وبالتالي كان يعزز من ميلها لأن تُعامل كقطب مساوٍ لأمريكا ، أو على الأقل كشريك فاعل في إطار نظام عالمي جديد .

ولكن التفرُّد الأمريكي الذي بدا واضحاً منذ نهاية الحرب الباردة كان يثير الحساسية ، ويدفع للاحتجاج ، والتمرد أحياناً ، وخصوصاً من قبل فرنسا ، لكن كان الانسياق وراء الموقف الأمريكي هو النهاية لكل ذلك (الحرب الأولى على العراق ، يوغسلافيا السابقة ...) .

وهذا ما كان يعزز الاعتقاد بأن للموقف الأوربي حدوده التي لن تخرج عن اتباع

السياسة الأمريكية ، هذا ما كان يشكك روسيا في الموقف الأوربي ، وما كان يعزز اللامبالاة الأمريكية لهذا الموقف ، وهو ما كان يجعل التفكير بـ « عالم متعدد الأقطاب » تفكيرًا غير واقعي .

هل اختلف الوضع الآن ؟ وهل يتحول الاحتجاج والتمرد إلى موقف ثابت ، فتتحقق « استقلالية أوربا » ؟ .

لقد عوضت الدولة الأمريكية ضعفها الاقتصادي في إطار التنافس مع الرأسماليات الأخرى ، بتفوقها العسكري المطلق الذي تحقق لها خلال الحرب الباردة .

ولهذا كان واضحاً منذ الحرب الأولى على العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية . أنها تميل لاستغلال عنصر التفوق هذا من أجل تجاوز أزماتها ، عبر « ضبط » عملية التنافس ، وكان يستدعي ذلك السيطرة على مناطق أكثر (أي على أسواق أكثر) ، وعلى النفط ، وكانت الحرب الأولى على العراق تهدف إلى ذلك .

أشير هنا إلى أن مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية كانت تفرض تأسيس نظام عالمي جديد تتحكم الدولة الأمريكية فيه ، وتتفرد بقيادته ، وبالتالي تحتكر تلك الشركات أسواقه وموارده الأولية . هذا هو نظام العولمة الذي بات يتكشف كنظام « إمبراطوري » . وهو النظام الذي كان يضع الرأسماليات الأخرى (الأوربية واليابانية) في المرتبة الأدنى ، ويعزز من تبعيتها للرأسمالية الأمريكية .

هل وعت الرأسمالية الألمانية الفرنسية ذلك ؟ وإذا كانت وعت ذلك هل تستطيع المجابهة ؟ .

في معادلة الصراع بين الرأسماليات نلمس أن الرأسمالية الأوربية تسعى لأن ينحصر الصراع في إطار التنافس الاقتصادي ، ولهذا تتخوف من الميول الأمريكية

لخوض الحروب المستمرة ، بينما تعزز الرأسمالية الأمريكية من ميولها الحربية ، كلٌّ ينطلق من نقطة قوته .

ولكن كيف ستعالج أوربا ذاك الميل العُنفي الجارف الذي يجتاح السياسة الأمريكية ؟ التحالف مع روسيا هو الخيار الممكن ، لكن لن يتحقق ذلك إلا حينما تحسم أوربا أمرها وتقرر أن تتحول إلى قطب ، وهي اليوم معززة بحشد جماهيري هائل يناهض الحرب ، ويناهض الدولة الأمريكية .

لكن يبدو أن تشابك الاقتصاد (تشابك الرأسمال) يجعل إمكانية « الانشقاق » مستحيلة ، وأيضاً يجعل الرأسمال الأوربي متردداً ، أما اليابان فإن هذا التشابك يجعلها في « تحالف » والدولة الأمريكية . وهذا ما يجعل الرأسمال الأمريكي أكثر اندفاعاً في مغامراته للسيطرة والاحتلال ، وبالتالي لـ « وضع » الرأسماليات الأخرى في الحيّز الذي يناسب هذا الرأسمال الضخم والمتفرد والمأزوم معاً .

شباط ٢٠٠٣

العراق من الدكتاتورية إلى الاحتلال

الجيش الأميركي جاء إلى العراق ليبقى، فهو ليس جيشاً من المرتزقة، لكي ينهي الدكتاتورية ويمضي، فاتحاً الطريق لتأسيس نظام ديمقراطي يعبّر عن الشعب العراقي، إنه جيش يعبّر عن الدولة الأمريكية، وبالتالي عن المصالح التي تمثلها، أي عن مصالح الشركات الاحتكارية وثيقة الصلة بأفراد الإدارة الأمريكية الحالية.

لقد قدم الجيش الأمريكي سنة ٩٠/ ٩١ ، تحت شعار «تحرير الكويت» لكنه استقر، وأعلن مسئولون في الإدارة الأمريكية (آخرهم بل كلينتون) أنه قدم «ليبقى». وهو اليوم يوسّع وجوده؛ ليفرض مصالح محدّدة تسمى في الخطاب الأميركي «المصالح القومية الأمريكية». ولهذا زاد التحكم بنفط الخليج (وظهر ذلك واضحاً في دور دول الخليج في منظمة أوبك)، وزاد شراء دول الخليج السلاح الأميركي، وتحكمت الشركات الأمريكية بـ«إعادة إعمار الكويت»، وبدأت الإدارة الأمريكية الضغط على تلك الدول من أجل خصخصة قطاع النفط، واحتكار السوق.

فهذا الجيش ليس جيش مرتزقة، ولا يلعب هذا الدور، فلقد أنشئ لكي يحقق «المصالح القومية الأمريكية»، عبر إيجاد «المناخ الأمني الدولي» المناسب لنشاط الشركات الاحتكارية الأمريكية، ولتحقيق «احتكارها» الأسواق والمواد الأولية.

وإذا كان وجود القوّة السوفيتية يشلّ من دوره التوسعي الاحتلالي لحسم التنافس ، والسيطرة على الأسواق (رغم دوره في بعض المناطق مثل منطقة الهند الصينية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، ورغم الدور الزائد للمخابرات آنئذ). لكن

انهيار الاتحاد السوفييتي فتح الأفق لدور جديد يفرضه الوضع الاقتصادي للشركات الاحتكارية الأمريكية التي ترهقها حالة الركود الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد الأميركي منذ سبعينيات القرن الماضي، ويقوم هذا الدور على تحقيق التحكم بالمواد الأولية واحتكار الأسواق، لأنها المخرج من حالة الركود الاقتصادي، وهو الوضع الذي يوقف منافسة الرأسماليات الأخرى، التي باتت مرهقة. والاحتلال، أو فرض السيطرة عبر القوة، هو الشكل المناسب لكل ذلك.

ولهذا بدأ الجيش الأميركي توسيع وجوده الخارجي منذ سنة ١٩٩٠، وأصبح هذا الهدف على رأس كل برامج البنتاغون منذئذ، كما أصبحت الحرب جزءاً محورياً في السياسة الخارجية الأمريكية، منذ حرب الخليج الأولى ضد العراق، ثم الحرب ضد يوغوسلافيا، لتتحول منذ ١١ أيلول سنة ٢٠٠١ إلى حرب طويلة مستمرة وتطال دولاً عديدة، بدأت باحتلال أفغانستان، وهي الآن تحقّق احتلال العراق، لتمتد إلى دول أخرى من كوريا الشمالية إلى إيران، وسوريا...إلخ، وإلى كل منطقة تحتوي النفط، أو تشكل موقعاً استراتيجياً، أو تضمن احتكار الرأسمال أو السلع الأمريكيين ، مما يعني السيطرة على دول الجنوب كما على الدول الاشتراكية السابقة، وحصر نشاط الرأسماليات الأخرى عبرها، وفي الحدود التي تناسب مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية.

وهذا ما بات يسمى «نظام الإمبراطورية»، حيث يصبح التفوق العسكري المطلق لأميركا مدخلاً لتهميش الآخرين، عبر فرض الاحتلال والسيطرة، وبالتالي احتكار الأسواق.

إذن ، لم يأت الجيش الأميركي إلى العراق لإنهاء الدكتاتورية ، وفتح الأفق لقيام نظام ديمقراطي يعبّر عن شعب العراق، بل أتت لمصالح تخصّها، وهو ما يفرض أن

تصيغ وضع العراق بما يجعله ضمن إمبراطوريتها. وكانت الخطوة الأولى تتمثل في تدمير الدولة وتعيين حاكم أميركي لإدارة العراق، مع استمرار بقاء الجيش الأميركي (وكما يقال لأشهر ، وربما لسنوات). وسنلحظ هنا أن الدولة (إدارات الدولة) قد دمرّت، وانتهى الجيش والشرطة، ودُمِّر جزء أساسي من البنية التحتية مما يفتح باب الفوضى، ويفرض تحكّم الدولة الأمريكية بإعادة البناء ،وبالتالي صياغة الدولة بما يخدم أهدافها. وأعتقد أنها هدفت إلى إحداث كل هذا التدمير لكي يكون ممكناً صياغتها من جديد .

وستكون «المرحلة الانتقالية»، المدارة من قبل بريمر، هي مرحلة صياغة الوضع، حيث:

سيبقى أولاً: الجيش الأميركي، ويؤسس قواعد له في مناطق عديدة من العراق، خصوصاً بالقرب من آبار النفط، وحول بغداد.

وستؤسس ثانياً: نخبة عراقية مرتبطة بالدولة الأمريكية، سوف تتكون من الأمريكيين من أصل عراقي (أي الذين يحملون الجنسية الأمريكية)، وبعض أفراد «المعارضة» المرتبطة بالمخابرات الأمريكية، وبعض عملاء الداخل، هذه النخبة هي التي ستحكم العراق لاحقاً، في زمن ربما تلعب الظروف الداخلية والإقليمية دوراً في تقريبه.

وستربط العراق ثالثاً: بمنظومة اتفاقات وعلاقات، تؤطرها في حدود الإمبراطورية، وستكون خصخصة النفط أهم هذه المسائل، إضافة إلى العقود التي سوف توقع مع الشركات الأمريكية (والمحدّدة في خمس) لـ«إعادة إعمار العراق»، وأيضاً ضمان احتكار السوق عبر اتفاقات محددة وملزمة.

وفي المستوى السياسي سوف تكون الخطوة الأخطر هي إقامة علاقات مع الدولة

الصهيونية (وربما إقامة حلف معها).

وستبقى رابعاً: التكوين الداخلي للعراق هشاً، عبر دعم تناقضات كانت إلى زوال، وكان النظام السابق قد سمح ببروزها، حيث ستسعى «الإدارة الانتقالية» لتكريس عودة زعماء القبائل، وتصعيد منطق الطوائف، واستثارة النزاعات الأقوامية، بين العرب والأكراد، والتركمان، لكي يصاغ «العراق الجديد»، إنطلاقاً من أنه موزاييك قبائل ، وطوائف ، وإثنيات لتصبح الفيدرالية هي فيدرالية هؤلاء، مما يبقي الدولة العراقية هشَّة، وقابلة للانفراط. وبالتالي قابلة للانحكام للجيش الأميركي المقيم فيها، وعاجزة عن التراجع عن كل ما يتحقق في «المرحلة الانتقالية»، وكذلك عن تحقيق أي تطور اقتصادي أو سياسي.

دولة هشة ونظام دمية، هذا ما يتشكل به العراق تحت الاحتلال، وهو أخطر ما يمكن أن يتحقق.

إننا إذن نواجه قوة احتلال، وإذا كنا غضضنا النظر عما حدث سنة ٩٠/ ٩١، وتكريس الوجود العسكري الأميركي في دول الخليج العربي، فإن احتلال العراق يشير إلى أن هذا الوجود هو احتلال كذلك. وهذا يفرض العودة إلى منطق التحرّر واستنهاض المقاومة، خصوصاً وأن الزحف الأميركي لن يتوقف عند حدود العراق، وأن الوجود الصهيوني سوف يتعزز ويقوى، وربما يتوسع. إن المواجهة الجادة في العراق تفرض أن يلجأ الشعب إلى تأسيس هيئاته التمثيلية المستقلة، وأن تنتقل النقطة المركزية من الديمقراطية (التي كانت الهدف في مواجهة الدكتاتورية) إلى التحرير، فلا ديمقراطية تحت نير الاحتلال، لكن يجب أن يرتبط التحرر بتحقيق الديمقراطية.

موقع الحوار المتمدن

٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

عراق ما بعد الدكتاتورية

آليات تشكيل «العراق الجديد»

خطوات تشكيل الدولة العراقية بدأت. وربما كان هناك من ينتظر تحقيق «الوعود»، تلك الوعود التي تركزت بالأساس، على ما هو حسَّاس وضروري لدى العراقيين، كما لدى العالم، وأقصد هنا: الديمقراطية. حيث كان الحلم بأن يفضي إنهاء الدكتاتورية، إلى أن يؤسس الشعب نظامه، وأن تحكمه سلطة ديمقراطية. فقد كان «الهدف» من الحرب، وفق الخطاب الرسمي الأميركي، هو إزالة الطغاة ونشر الحرية، بتأسيس نظام ديمقراطي يكون جزءاً من «العالم الحرّ».

لكن توضّح ، منذ البدء أن الجيش الأمريكي قادم ليحكم، حيث أصبح القائد العسكري للحرب هو الحاكم العسكري، كما عُيِّن «حاكم مدني» أميركي تحت إمرته، كخطوة لفرض «إدارة انتقالية»، هدفها بناء الدولة العراقية، وخلق «العراق الجديد» عبر «تأهيل» الشعب العراقي لكي يستطيع حكم نفسه بنفسه، لأنه يحتاج إلى التدريب على الديمقراطية، فقد «ثبت» أنه عاجز عن تحقيق ذلك، فلم يجلب سوى «الدكتاتورية» أو «الفوضى»، ولقد «أكدت» مرحلة الاستقلال ذلك.

وإذا كنا نسترجع هنا الخطاب الاستعماري القديم، ونلمس أن هذا الخطاب الجديد يكرّر ذاك القديم، وربما كلمة بكلمة، فإننا نلمس كذلك الأساس الذي تقام عليه ضرورة الاحتلال، أو ضرورة العودة إلى الاستعمار. وهي النظرية التي باتت تطرح تحت يافطة «عودة الإمبريالية».

إن الخلفية التي تحكم النظرة الاستعمارية الجديدة، والتي تطبق الآن على العراق،

تقوم على المسائل التالية:

* إن الأمريكيين يتعاملون مع المجتمع العراقي، انطلاقاً من أنه مجتمع قبائل، وطوائف ، وإثنيات، لم ترتقِ العلاقات فيه إلى مستوى التعامل المدني الحديث.

* وإنهم يعملون على التعامل مع زعماء ووجهاء هذه القبائل ، والطوائف ، والإثنيات، ويعملون على تكريسهم ممثلين للشعب العراقي.

* إن السلطة الجديدة ستكون هي سلطة «النخبة» الجديدة، المكونة من هؤلاء الزعماء والوجهاء.

بمعنى أن زاوية النظر الأمريكية تنطلق من أن المجتمع العراقي هو مجتمع مفكك ومفتّت، وما قبل حديث، يعيش «القرون الوسطى» بكل تخلفها وربما ببربريتها، لا يعرف الحقوق، والمأسسة، ويفتقد النظرة العقلانية الحديثة..إلخ، ولهذا بالذات يحتاج إلى الاستعمار، إلى «الحكم الخارجي». وهنا نلمس كيف أن أميركا تحقق «رسالتها التاريخية» التي كلّفها الله بها، حسب آخر إشارات بوش الابن. وبالتالي فقد زحفت الجيوش الأمريكية لكي تدربنا على الديمقراطية، ولم تزحف لكي تسقط الدكتاتورية وتقيم الديمقراطية ، كما أوضحت في خطاب قدومها .

ولهذا فإن الفيدرالية المطروحة كأساس لتشكيل الدولة الجديدة، هي فيدرالية قبائل وطوائف وعشائر، وليست الفيدرالية التي كانت نتاج التكوين المدني الحديث، إنها الشكل الكاريكاتوري لها، التي تقود إلى تأسيس «دولة هشة»، هي في الواقع تجميع شكلي لبنى متنافرة متذررة، وتعمل دوماً على إعادة إنتاج تنافرها وتذررها. وكذلك تكون الديمقراطية هي «ديمقراطية» ممثلي الطوائف ، والعشائر ، والإثنيات، أي لا تنطلق من الأساس البسيط للديمقراطية، الذي هو حق المواطنة، المواطنة التي تتجاوز الطوائف ، والعشائر ، والإثنيات.

وإذا كان التخلّص من الدكتاتورية ضرورياً، فإن «ديمقراطية» أميركا تقوم على التخلّص من كل التكوين المدني الذي تحقق طيلة عقود، و«إنبات» المستحاثّات هو تدمير المجتمع، ليعاد القديمة، وتركيب الدولة الجديدة على أساس هذه المستحاثات.

والزمن الفاصل بين تدمير البنى القديمة للدولة والمجتمع وإعادة تركيبها هو زمن «الإدارة الانتقالية»، حيث سيعني التدريب على الديمقراطية، تفكيك المجتمع إلى طوائف ، وقبائل، أي الانتقال من التعامل مع الشعب كشعب يحكمه حق المواطنة، إلى التعامل معه كطوائف ، وقبائل ، وإثنيات، لكي تتأسس «ديمقراطية» هؤلاء. إذن إن المرحلة التالية لتدمير الدولة (تدمير جيشها ومؤسساتها) تركيبه وتركيب الدولة على أساسه تحت نير الاحتلال الطويل.

موقع الحوار المتمدن

١٠/ ٧/ ٢٠٠٣.

عولمة « الشرق الأوسط»

بعد احتلال العراق تقدّم جورج بوش الابن بـ «مبادرة» هدفت إلى إقامة منطقة للتجارة الحرّة بين الولايات المتحدة و« الشرق الأوسط»، من أجل « تشجيع النمو الاقتصادي»، انطلاقا من أن الأسواق الحرّة والتجارة ساعدتا على « هزيمة الفقر وشرّبت الرجال والنساء بتقاليد وعادات الحرّية»، حيث أن التقدم يتطلب التجارة « التي هي محرّك التنمية الاقتصادية». وسيجري التعاون مع« الحكومات الملتزمة بالمستويات التجارية العالية ، وبالحرية التجارية الشاملة»، و«تقديم المساعدة من أجل بناء الطاقات التجارية ، والتوسّع بشكل يمكّن الدول الإفادة من الاندماج في نظام التجارة العالمي.

وسوف نلمس مدى الاهتمام بمسألة التجارة كلما تابعنا نص القرار الذي أصدره الرئيس بوش الابن ، الأمر الذي يقدّم لنا مؤشرًا مهما لما تهدف إليه الإدارة الأمريكية، دون تجاهل « تدفّق الاستثمارات» ، حيث تدعو المبادرة أيضا لتحسين مناخ الاستثمار، لتبدو المبادرة وكأنها تشتمل على المسألتين معًا، التجارة والاستثمار. لكن ما هو الشكل الذي يدمج بين المسألتين؟

إن حرّية الأسواق تفترض انديا‌ح السلع والرأسمال، وهو ما يحدث عادة. لكن وضع الأسواق ضمن النمط الرأسمالي ككل ، هو الذي يحدد نوع السلع المتدفّقة ومجالات توظيف الرأسمال. وإذا كانت الرأسمالية بحاجة إلى تصدير سلعها ورأسمالها، فإن الرأسمال يذهب حيث الربحية، مما يفرض الإجابة على السؤال حول: أين سيوظف الرأسمال الذي يبشّر جورج بوش بأنه قادم؟

لن نركّز كثيرا على مسألة تدفّق السلع لأنها ضرورة للرأسمالية الأميركية، حيث تسعى لاحتكار أسواق العالم وفرض منافسة لا متكافئة على الرأسماليات الأخرى، وبالتالي فهي تعمل من أجل ضمان احتكار «الشرق الأوسط» عبر فرض اتفاق شراكة مع إسرائيل والدول العربية المحيطة بها(الأردن، مصر، سوريا، لبنان والسلطة الفلسطينية، وربما أيضا السعودية، ودول الخليج).

وإذا كانت الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة تبشّر بأن في ذلك مصلحة أكيدة لدول هذه المنطقة انطلاقًا من أن التجارة تحفّز النمو الاقتصادي، فان انفتاح الأسواق سوف يعرّض قوى الإنتاج المحلية(في الصناعة ، والزراعة ، وحتى في الخدمات) لانكشاف خطر نتيجة خطورة المنافسة التي سوف تتعرّض لها المنتجات المحلية، وبالتالي يفضي إلى انهيار هذه القطاعات ودمارها، لنصبح سوقًا مستقبلة فحسب. وهذا هو طريق دمج المنطقة العربية بالعولمة ، وآلية إعادة ربطها بالنمط الرأسمالي كهامش.

لكن النظر من زاوية الاستثمار سوف يقدّم ملامح أوضح لهذه الشراكة. فإذا كانت التجارة تدمّر ستبدو المراهنة على الاستثمار مثيرة للتفاؤل، أو هكذا يجري تصوير المسألة، خصوصاً وأن شحّة الرأسمال هي من سمات منطقتنا رغم تراكم أكثر من تريليون دولار يمتلكها رأسماليون عرب في الدول الرأسمالية ذاتها.

وبالتالي ستظهر المسألة وكأن الاستثمار القادم من أميركا سوف يؤسس لانتعاش أكيد. ولكن إذا درسنا خريطة الاستثمار العالمي سنلمس أن الرأسمال ينزع، خارج الدول الرأسمالية، إلى الاستثمار في النفط، وهو يجهد اليوم للتحكم به إنتاجا وتسويقا. وربما يستثمر في البورصات (الاستثمار قصير الأجل)، وهو ما توضّح خلال العقود الماضية منذ سبعينيات القرن العشرين، حتى في الدول التي حققت

الانفتاح (مثل مصر) أو التي ظلّ اقتصاد السوق أساس تكوينها الاقتصادي (مثل لبنان والأردن)، مما جعل نسبة الاستثمار الأجنبي هامشية في كل المنطقة العربية قياسًا بالاستثمار العالمي. وإسرائيل هي الاستثناء،حيث تعامل انطلاقًا من أنها جزء من «الغرب الرأسمالي»، وباتت جزءًا عضويًّا من الولايات المتحدة، وهي تمتلك التطوّر التقني ، والثقة اللذين يؤهّلانها لأن تكون مستقرًّا للرأسمال.

ولقد أفضت «اتّفاقات أوسلو» سنة ١٩٩٣ ، ووادي عربة سنة ١٩٩٤ مع كل من السلطة الفلسطينية ، والأردن إلى تدفّق الرأسمال إليها، وقد هرب بعد الانتفاضة سنة ٢٠٠٠ . هذه المسألة تشير إلى نقطتين:

الأولى: أن إمكانية أن يتدفّق الرأسمال من جديد أمر مؤكد.

- **والثانية**: أن المدخل إلى ذلك هو «إنهاء » الصراعات، ولهذا تزامن تقديم «المبادرة» و« خريطة الطريق».

ودون المراهنة على حلّ نتخيله للمسألة الفلسطينية، فان الهدف الاقتصادي هو الذي سيحدد الشكل النهائي للحل. فإذا كانت إسرائيل تستحوذ على ميزة التطوّر فإنها كذلك تستحوذ على ميزة أنها في «وسط» السوق « الشرق أوسطي»، مما يفتح أفق التحليل على صيغة ممكنة تتمثّل في تحويلها إلى مركز اقتصادي للشركات الاحتكارية متعدية القومية، كما كانت مركزًا عسكريًا للهيمنة على المنطقة المحيطة بها، دون التخلي عن هذه المسألة فربما يجري تعزيزها.

وإذا كان مشروع شمعون بيريز المتعلق بالسوق الشرق أوسطية قد لاقى الفشل حينما طرح بعد عقد «اتّفاقات أوسلو»، فان الدولة الأمريكية تعمل عبر مبادراتها الراهنة على إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة ، لتكون مركز شركاتها ، وأداة هيمنتها الاقتصادية المدعّمة بكل جبروتها العسكري، الأمر الذي يطرح مسألة ضرورة

هيمنتها السياسية(بدعم أميركي) على «الشرق الأوسط».

وبالتالي فما لم يكن ممكنًا (وربما مقبولاً) حينما تقدّم به بيريز، أصبح مفروضًا الآن، أو أصبح الظرف مؤاتياً لتحقيقه الآن لكن عبر الدور المركزي الذي باتت تتمتّع به الدولة الأمريكية بعد احتلال العراق، ومن ثمّ سعيها لإعادة تشكيل الخريطة العربية بما يحقق مصالح احتكاراتها، واحتكاراتها هي تحديدًا. مما يجعل «خريطة الطريق» هي خريطة للهيمنة على الوطن العربي، وإعادة تكييفه وحاجاتها.

لقد احتلّت العراق ، ولها تواجد عسكري هام في دول الخليج العربي، وهي تستعد لمد احتلالها إلى إيران وسوريا، كما أنها تعمل على تقليص وضع الدول لتحويلها إلى مؤسسات للحكم الذاتي كما تشير مبادرة بوش ذاتها(في الإشارة إلى أفغانستان والعراق)، وليكون لإسرائيل دور مركزي في إطار كل ذلك. حيث عبر هذه الصيغة نندمج بالعولمة التي تفرض على العالم كله عن طريق البلطجة.

نشرة البديل

ناشطو مناهضة العولمة في سورية

العدد ٥ تموز ٢٠٠٣.